نعود بحذر

ما بين إصلاح الذات وجلدها

مرزوق بن تنباك

@Mtenback

من العبارات العائمة التي تدور على ألسنة الناس عندما يسمعون من ينتقد حالا أو مقالا يخص الماضي أو يحاول تقويم الحاضر عبارة جلد الذات، وهي عبارة تسللت إلى معجمنا الحديث وانتشرت بين الناس من يعرف معناها ومدلولها ومن يلقيها على عواهنها، وترددت كثيرا في أدبياتنا المعاصرة، أحيانا تكون في مكانها المناسب لها وفي وضعها من السياق الذي يستدعيها دون تكلف، وفي أحيان أخرى تأتي شاردة من السياق بعيدة عن المضمون المطروق للحديث وللمناقشة، وتأتي في أغلب استعمالاتها دفاعا عن الماضي أو غيرة عليه من أمر قد لا يستدعي الغيرة ولا الدفاع، وإنما لصد الهجوم ورده.

والدفاع عن الذات أيا كانت سواء ذات الجماعة أو ذات الأمة أو حتى ذات الفرد العادي مشروع، والمراجعة للماضي والنظر فيما خلف وتفتيشه وتقويم اعوجاجه وما قد يكون اعتراه مع مرور الأيام من نقص أو خطأ مطلب مهم لإصلاحه وتنقيته مما علق به وتجديده، ليكون صالحا وقويا ومقبولا، وليس ذلك جلدا للذات كما يقول القائلون، لكنه إصلاح لما أفسده الدهر وغيرته الأيام واحتاج إلى المراجعة أو التجديد أو حتى التجاوز والترك.

ولعل الحال الذي تعيشه الأمة العربية إن لم تكن الأمة الإسلامية كلها يحتاج إلى إعمال النظر والبحث عما يمكن أن يكون من سبل الإصلاح لما وصلنا إليه من تأخر بعيد عن تقدم العالم وإبداعه في شؤون الحياة المعاصرة، والمراجعة واجبة على كل حال وهي ليست جلدا للذات كما يحلو للراضين بواقعهم ترديدها.

الإصلاح مطلب على كل حال وفي كل الظروف وتقويم الحاضر بكل أبعاده يستدعي إعادة النظر والتفكير بالأسباب التي آلت بالعرب إلى مأزق تاريخي خطير، لا يختلف اثنان على خطورة ما وصلوا إليه وحاجتهم إلى إعادة النظر في بعض قناعاتهم وسياساتهم. وحاضر العالم العربي حاضر مأساوي في كل المقاييس ولا يجادل عاقل على غير ذلك.

والأولى أن نلتفت إلى تراثنا الفكري والثقافي العريض الذي تتابعت عليه الأجيال والسنون، وأضافت إليه الكثير من متطلباتها واجتهد أهل كل عصر لما هم فيه من حاجة للاجتهاد في الفقه والاقتصاد وأمر السياسة والدين وشؤون الحياة، كل ذلك يحتاج إلى مراجعة وتدقيق لما يمكن أن نأخذ منه وما يمكن أن ندع، وما يصلح للحاضر وما هو من نصيب التاريخ الذي نقدسه ونحترمه ونعده تاريخا عظيما، لكنه مضى وانتهى ولا يمكن توظيفه والاعتماد عليه والدفاع عنه اليوم، التنوع والتراكم الكمي الذي خلفته القرون الماضية ذلك كله تاريخ مضى وانتهى، ونحن بحاجة إلى صناعة حاضرنا وتقدير حاجاتنا وما يصلح لنا اليوم وما نحتاجه، وما يصلح لنا هو غير ما صنعه الأجداد في الأمس.

ولا يمكن أن نتكئ على ما خلفته تلك القرون الغابرة من تراث، لكننا بحاجة إلى أن نعمل ما يقتضيه التغيير والتحديث وما نحتاجه لمستقبلنا، ونقد التراث وتمييز ما هو صالح للحاضر وما لا يصلح له لا يعد ذلك جلدا للذات ولا جفاء لماضي التاريخ، إنما هو من ضرورات التجديد ومواكبة التحولات التي يمر بها العالم شرقه وغربه والعرب غير مستثنين منه.

ما يجب علينا هو إصلاح ما نرى استصحابه من ماضينا الثقافي والفكري والتاريخي، بعد تمحيصه وتخليصه مما علق به من شوائب الزمن، كما يجب إعمال العقل لإصلاحه وتحديثه ليلبي حاجاتنا المعاصرة، ومن المؤكد أن النظر في معوقات تقدمنا وتفنيدها وتعيين الخطأ فيها ليست جلدا للذات، جلد الذات أن نكرر الماضي ونقبله على علاته، وأن تتحجر مواقفنا وقراراتنا مع الماضي ومع التاريخ.

طعنة حروب الأديان.. وصفعة حروب الأمم

طارق فريد زيدان

«أعمق الجروح على صدر التاريخ هي الحروب الدينية»، هكذا يقارب الصحافي اللبناني جهاد الزين التاريخ. لعله نسي، وهو ابن لبنان «قطعة السماء»، على حد وصف الشاعر يونس الابن، أن «الحروب الهجينة» تحفر جروحا أعمق، ولبلاد الأرز كل النصيب من حروب الآخرين على أرضها. تعدّدت أسباب الحروب وعناوينها، إلا أن آثارها تغور عميقة في شرايين المجتمع، في دواخل كل بيت وكل عائلة.

يمكن اعتبار الحروب الدينية أنها صراع داخل البيت، بالمقابل، فإن الحروب العالمية هي صراع على البيت نفسه، الحروب العالمية صراع يتشارك فيه أهل الحارة جميعا بعد انهيار النظام العام للحي، ومن باب المقارنة، تتفوق الحروب العالمية على الحروب الدينية لناحية الفوضى السياسية والأمنية والاقتصادية، أما الدينية، فتتفوق بتناقضاتها التراثية والاجتماعية وحتى الفردية. الأولى تشكّل صفعة على وجه الإنسانية، والثانية طعنة في ضمير الإنسان (الفرد) والإنسانية (المجموع). الأولى سياسة والثانية تسييس.

بين ما هو سياسي وما هو تسييس، اختلطت المبادئ في العالم وتعطلت لغة الحوار بين الدول مع مطلع القرن الحادي والعشرين، والأهم غياب مبادئ المنظومة الدولية التي تأسست عليها فكرة النظام الدولي، المبادئ التي خرجت من رحم حرب عالمية/أوروبية بعنوان ديني عاثت دمارا على مدى أكثر من ثلاثين عاما، هي الحرب التي تعتبر نقطة الانطلاق لأي حديث في السياسة والعلاقات الدولية في العصر الحديث.

في العقل السياسي الغربي، تعتبر حرب الثلاثين عاما حجر الأساس، خيضت هذه الحرب على أراضي وسط أوروبا بين العامين 1618م و1648م، شارك فيها أبناء القارة الواحدة المنقسمين يومها بين مسيحيين كاثوليك ومسيحيين بروتستانت، بين إمبراطورية رومانيا ومملكة هابسبورغ، بدأت بالدين قناعا وانتهت بالسياسة مُحصلة: البحث عن دور في مرحلة ما بعد تلك الحرب الدامية.

من الآثار الاجتماعية لتلك الحرب أن انخفض عدد الرجال إلى النصف في أراضي ألمانيا، ما أدى إلى تشريع تعدد الزوجات، غير أن الأثر السياسي الكبير يبقى في معاهدة وستفاليا عام 1648م التي أدخلت مبدأين جديدين إلى العمل السياسي: مبدأ سيادة الدول، ومبدأ منع التدخل الخارجي الذي أحدث تحوّلا ثوريا في العقل السياسي الغربي.

غير أن التنافس التقليدي على قارة أوروبا ما لبث أن خرج مرة أخرى حين أفرزت القارة الأوروبية إرهاصات للحربين العالميتين الأولى والثانية، ليأخذ الغرب موقع الصدارة لناحية الطعنة والصفعة في التاريخ الإنساني.

هاتان الحربان مزقتا قارة أوروبا ومعها العالم إلى معسكرين، حربان أهدرتا نحو 100 مليون روح (قتيل) ومئات ملايين الجرحى، ودمرت دولا وعواصم وقارة بأكملها، جرحٌ عميق تحكم بحياة ومصائر شعوب العالم قاطبة، وكان لنا نصيب منها في عالمنا العربي، فقد جسّد سقوط الدولة العثمانية انتقال منطقتنا من مرحلة إلى أخرى، هنا تلقت السلطة الحاكمة في الأناضول صفعة العمر بعد أن نجحت محاولات القوتين العظميين فرنسا وبريطانيا رسم حدودا جديدة للنظام الإقليمي، تراجع معه دور إستانبول.

في المقابل، تقدم دور العرب وحراكهم تجاه الاستقلال، تتويجا لنضال سياسي خاضته الشعوب وقيادات تاريخية: في الجزيرة العربية عاصفة صحراء استقلالية قادها الملك عبدالعزيز آل سعود، وفي جبل لبنان موجة ثلجية قادها بطريرك الموارنة الياس الحويك الأب الروحي للبنان الكبير، وفي الحجاز ثورة عربية خضراء بقيادة الشريف الحسين بن علي، أما في مصر فكانت ثورة سعد زغلول باشا.

خلق هذا الحراك العربي، بتوقيته ونتائجه، سمعة خاطئة في الوعي الجماعي التركي، وسرعان ما تحولت نزعة راحت تنمو وتكبر مع سياسة حزب الاتحاد والترقي العثماني، فراح ينظر إلى العرب وحصولهم على حق تقرير المصير بوصفه طعنة في صدر الخلافة العثمانية، بينما كانت الطعنة الحقيقية في ما شهده أجدادنا من حملات تهجير وتنكيل قسري عرفت بـ «السفر برلك».

باستثناء الحدث التاريخي المتمثل بقيام دولة الاحتلال على أرض فلسطين في عام 1948، فإن الحدث الزلزالي الآخر الذي طيّر عقال المنطقة سياسيا في الألفية الحديثة هو الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003.

وقتذاك، تغيّرت المنطقة جذريا بعد أن دخلت في الفراغ، سقطت كل الحدود، الأخلاقية والأمنية والدينية، دارت حروب هجينة بالوكالة على كامل رقعة الأرض العربية، اختلط فيها الأمريكي بالإيراني، والتركي بالأوروبي، والعربي بالإيراني والتركي. لقد حضرت كل جيوش العالم إلى منطقتنا، كل فصائل «الجهاد» أتتنا من كل حدب وصوب لتفجر أحقادها في منطقتنا. انكشاف كبير ما بعده انكشاف يعيد إلى الأذهان لحظة سقوط الدولة العثمانية.

إنه الجرح العربي ينزف منذ 100 عام. وظلم ذوي القربى يبقى أشد مضاضة على الشعوب من طعنات وصفعات الحروب الدينية.

حاجتنا إلى إعادة النظر بعد النظر!

أحمد الهلالي

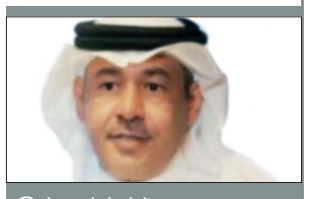

@ahmad_helali

حين تتحدث عن معالجة لقضية ما فقد تفاجئك رؤى تضع حلولا مختصرة جدا، تبدو في الوهلة الأولى مناسبة، وحين تقارنها بالمعالجة التي كنت تزمع اتخاذها، تجد خطواتها أقصر بكثير، لكن حين تتعمق في تأملها، تجد أن اتخاذها وسيلة للمعالجة سيخلق قضايا وإشكالات أخرى لاحقا، فتلقي بها جانبا ثم تتخذ الصواب سبيلا.

الحلول المعلبة الجاهزة كالمسكنات، تخفف المشكلة لكنها لا تعالجها من جذورها، ويستمر الداء حتى في ظل اختفاء الأعراض، وهذا التسطيح للقضايا بات من السمات التي تطفو على وجه المشهد، تتغذى على أمرين، الأول: الكسل، والثاني: وهم المعرفة والوعي، والمؤسف أنها باتت ثقافة منتشرة، وتنتظم أيضا مع ظواهر أخرى لا تقل فداحة عنها، كموضوع (الحرية الشخصية) الفضفاض الذي بات معولا يحطم ويشوه كثيرا من القيم الاجتماعية المهمة في حياتنا، خاصة المتصلة بالإيثار والتوقير والاحترام، وتقديم العام على الخاص أو العكس.

نتحدث عن تنامي معدلات الوعي، ونتحدث عن سعة اطلاع الناس، لكننا نغفل عن الهشاشة، وضعف المخرجات، وننساق دون وعي إلى قراءة السطح في ظل الوقع المتسارع للعالم، وفي ظل الثج المعلوماتي الرهيب الذي يحيطنا من كل جانب، فتكون جل تأملاتنا جزئية، ومعظم قراءاتنا مقتضبة، ما يجعل الأحكام هشة ضعيفة، ويمكن أن تشاهد هذا في كثير من النواحي، فقد أصبح الاستسهال سمة تتعاظم، والتسطيح أيقونة كبرى، فانشغلنا عن المتن بالهامش، وعن الجوهر بالشكل، وعن العمق بالسطح.

لا بد ولا مناص من التأمل و(إعادة النظر) في تعاطينا مع قضايانا، حتى تلك القضايا التي ننشئ اللجان والمجالس من أجلها، فقد لمست في عدد كثير من هذه الممارسات ضعف التمحيص، الذي يرجع في بعض جوانبه إلى اختيار عضويات كثير من اللجان، فأحيانا يكون اختيار الأسماء من أجل صيتها فقط مع العلم بأنها مشغولة ولن تقدم المأمول، وفي بعض الأحيان تدخل المجاملة أو المحسوبية في صلب الاختيار، وربما تدخل المجاملة في تمحيص الموضوعات، فيُحابى صاحب الفكرة أو رئيس المشروع لسبب أو لآخر، وتظهر القرارات أو المشروعات نيئة، فمع كوننا شكّلنا لجنة أو مجلسا للأمر، إلا أنه صوري – في الغالب – لم يعدل على أفكار الطرح الأولية سوى شكليات، وتكون أحيانا من باب تسجيل الحضور لا أكثر.

لا نمانع أبدا أن نستجيب للمرحلة ولزمن السرعة، وأن نسير في ركاب عصرنا، لكن في ذات الوقت لا يجب أن نتخلى عن ثوابت التفكير المنطقي، والتعاطي مع المشكلات والحلول، والنظر العميق في القضايا والأفكار، فمن المهم إعطاؤها ما تستحق من عنايتنا واهتمامنا؛ لأن العجلة قد تكلفنا خسارة أفكار أو مشروعات فشلت لأنها لم تأخذ حقها من النظر، أو نخسر أوقاتا للتعويض عما فرطنا، وقد قالت العرب (رُبَّ عجلة تهبُ ريثا).

سياسة الإسكان بين نهج التمويل والتمكين!

وليد الزامل

@waleed_zm

يعتمد تطوير سياسة إسكان فاعلة على إعداد الخطة التي تتضمن الغايات والأهداف، ثم تحديد الوسائل لتنفيذها، وتتكامل هذه العناصر ضمن إطار واحد، إذ لا يمكن بناء خطة بلا هدف أو أدوات ووسائل.

عندما تخرج من منزلك فأنت تضع هدفا محددا في ذهنك، لتسلك طريقا بينا واضح المعالم، مستخدما أدوات ووسائل نقل توصلك إلى وجهتك بسهولة ويسر، فأنت لا تتخبط بعشوائية ولا تستخدم أسلوب التجربة والخطأ، لقد استعرضت كافة البدائل والطرق الممكنة للوصول إلى هدفك، واخترت الطريق الأمثل بناء على خبرتك التراكمية أو نصيحة أصدقائك!

وبالمثل، سياسة الإسكان تضع في عين الاعتبار التخطيط لاستراتيجيات فاعلة وابتكار أفضل الطرق والوسائل الممكنة لتحقيق تلك الاستراتيجيات، ويضطلع المخطط العمراني بمسؤولية ابتكار أفضل البدائل الممكنة وتقييمها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع والموارد المتاحة، وتتضمن مراحل تطوير سياسة الإسكان مشاركة المجتمع، والخبراء، والمجالس البلدية للوصول إلى البديل الأمثل.

إن سياسات الإسكان التي لا تضع خطة واضحة المعالم مقترنة بأهداف وبرنامج زمني سوف ينتهي مصيرها إلى الفشل المحتوم حتى وإن حققت نجاحات لحظية! لقد أشار John Turner في كتابه Housing by People إلى أهمية «ابتكار أفضل الطرق لاستخدام الموارد المتاحة والتخطيط لاستراتيجيات فاعلة للتعامل مع أزمات الإسكان».

ولشرح صياغة سياسة الإسكان تناول Turner مثالا مبسطا، أشار فيه إلى أن «رؤساء الأندية الرياضية يلعبون دورا هاما في ابتكار أفضل الطرق لاستغلال موارد النادي.. وسائلهم وأدواتهم تتمثل باللاعبين والمدربين.. وفي النهاية يسجل الفريق الأهداف»، مفيدا بأن دور رئيس النادي ليس تسجيل الأهداف «إن مجرد تصور ذلك سذاجة» كما يقول! وبالمثل، فإن دور وزارات الإسكان ليس توفير المساكن، بل وضع سياسات كفيلة بحماية جميع الأطراف الداخلة في سوق الإسكان.

إن البلدان محدودة الموارد لن تحقق الكثير عندما تستنزف مواردها الاقتصادية في استيراد خطط مكلفة لاستئصال العشوائيات، أو لتطوير برامج التمويل، أو لبناء مشاريع سكنية ضخمة تتحول فيما بعد إلى ما يعرف بمساكن ذوي الدخل المحدود، هذه البلدان يمكن أن تصنع الكثير في حال استغلال الموارد المحدودة لتحسين البنية التحتية والخدمات الحالية لتمكين محدودي الدخل من السكن والوصول لفرص عمل ترتقي بمستويات المعيشة.

إن سياسة الإسكان الفاعلة هي التي تستغل الموارد المتاحة وتعمل على تطوير الأنظمة والقوانين لتحسين سوق الإسكان بما يتماشى وخصائص كل مدينة، فهي تتخذ كل التدابير لتمنع هيمنة الفئات التي تبحث عن مصالحها الذاتية على حساب المصلحة العامة، هذه السياسات تحافظ على توازن سوق الإسكان ليكون قادرا على بناء بيئة تكفل الوصول العادل إلى مسكن، ضمن حدود القدرة الاقتصادية لجميع فئات المجتمع.

الحلول القائمة على برامج الإمداد السكني Providing لن تكون قادرة على ملامسة احتياجات المجتمع، فضلا عن أنها لا تعالج واقع السوق الإسكاني، فتوفير التمويل السكني مهما كان حجمه لن يكون مجديا في ظل الارتفاع المتنامي لأسعار الأراضي والوحدات السكنية.

باختصار، إن الاتجاه الأمثل لصياغة سياسة الإسكان يفترض أن يركز على إصلاح واقع السوق أولا ومواءمة مصالح اللاعبين المؤثرين كالمطورين العقاريين، والمستثمرين، والمؤسسات المدنية، بما يتماشى واحتياجات المجتمع، ضمن إطار المصلحة العامة. عندئذٍ لن تكون هناك حاجة إلى توفير برامج للدعم والتمويل السكني، فسعر الوحدة السكنية أصبح في متناول الجميع.

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام
مكة المكرمة • Makkah AlMukarramah

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن محمد عبده يماني

المدير العام المكلف
ورئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن مطير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة
هاتف: 0125201733 ص.ب 5803
فاكس: 0125203055 الرمز البريدي 21955
فاكس الإعلانات: 0125201423
فاكس الاشتراكات: 0125200734
makkah@makkahnp.com

الرياض
جوال: 0500675899 ص.ب 25162
فاكس: 0114557764 الرمز البريدي 11466
فاكس الإعلانات والاشتراكات: 0114557764
gov@makkahnp.com

جدة
هاتف: 0126570402 ص.ب 51787
فاكس: 0122345938 الرمز البريدي 21553
gov@makkahnp.com

المدينة المنورة
جوال: 0506511196
gov@makkahnp.com

الدمام
جوال: 0504178354
gov@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمد: 1658-6646

الرقم الموحد: 920003453